

No. 36184

**Germany
and
United Arab Emirates**

Agreement between the Federal Republic of Germany and the United Arab Emirates for the promotion and reciprocal protection of investments (with protocol). Abu Dhabi, 21 June 1997

Entry into force: 2 July 1999 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 13

Authentic texts: Arabic, English and German

Registration with the Secretariat of the United Nations: Germany, 15 October 1999

**Allemagne
et
Émirats arabes unis**

Accord entre la République fédérale d'Allemagne et les Emirats arabes unis relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements (avec protocole). Abou Dhabi, 21 juin 1997

Entrée en vigueur : 2 juillet 1999 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 13

Textes authentiques : arabe, anglais et allemand

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : Allemagne, 15 octobre 1999

(٦) توافق الدولتان المتعاقدتان يبدأ المشاورات بناء على طلب أي منهما وذلك لحل أي نزاع يتعلق بهذه الإتفاقية أو بمناقشة أي موضوع يتعلق بتفسير أو تطبيق الإتفاقية.

(٧) حيثما يتعلق بنقل أي سلع أو أشخاص مرتبطة باستثمار - فإن الدولة المتعاقدة سوف تسمح بحرية إختيار النقل لمؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى وسوف تصدر الأذونات اللازمة لمثل ذلك النقل وفقا للإجراءات المطبقة في أي من الدولتين المتعاقدتين.

حررت في أبو ظبي في ٢٥ يونيو ١٩٩٧م الموافق ١٥ من شهر ١٤١٨ هـ من ثلاث نسخ أصلية الألمانية والعربية والإنجليزية ولكل منها حجية متساوية . وفي حالة الإختلاف في تفسير النصين الألماني والعربي يسود النص الإنجليزي.

عن جمهورية ألمانيا الاتحادية
دكتور مارتن شنلر
سفير

عن دولة الإمارات العربية المتحدة
دكتور محمد خلفان بن خرباش
وزير الدولة لشئون المالية والصناعة

(٣) بالنسبة للمادة ٣

(أ) إن مبدأ المعاملة الوطنية المشار إليها في المادة ٣ تسري بصفة خاصة علي شراء المواد الخام أو المواد المساعدة والطاقة أو الوقود ووسائل الإنتاج أو العمليات من أي نوع يختص بتسويق المنتجات أو الدخول إلي أسواق المؤسسات المالية الوطنية أو أي إجراءات يكون لها نفس التأثير.

(ب) إن الإجراءات التي ينبغي إتخاذها لأسباب تتعلق بالأمن العام والصحة العامة أو حماية الأخلاق يجب ألا تعتبر بأنها أقل أفضلية وفقاً للتعريف الوارد في المادة ٣ .

(٤) بالنسبة للمادة ٤

تشمل عبارة " مصادرة " أيضا إجراءات التدخل التي تقوم بها دولة متعاقدة مثل التجميد أو حجز الأصول أو أي إجراءات أخرى مماثلة مثل البيع الجبري للأصول إذا كان ذلك سيؤدي إلي أثر يعادل المصادرة وفقاً للإجراءات المذكورة أعلاه .

(٥) بالنسبة للمادة ٦

يعتبر التحويل بدون تأخير لا مبرر له في إطار مفهوم هذه الاتفاقية - إذ تم خلال فترة مقبولة تكون ضرورية لإكمال إجراءات التحويل - وإن مثل هذه الفترة مستبدأ في اليوم الذي يقدم فيه طلب التحويل ولن تتجاوز هذه الفترة بأي حال الشهرين.

بروتوكول

عند التوقيع على الإتفاقية بين جمهورية ألمانيا الإتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول تنمية والحماية المتبادلة للإستثمارات فقد وافق المفوض أدناه علي الأحكام التالية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الإتفاقية.

(١) بالنسبة للمادة ١

إن عائدات الإستثمار في حالة إعادة إستثمارها فإن العائد الناتج من ذلك سوف يتمتع بنفس الحماية بإعتباره إستثمارا.

(٢) بالنسبة للمادة ٢

(أ) أن الإستثمارات التي تقام وفقا لتشريعات أي من الدولتين المتعاقبتين في إقليم دولة متعاقدة بواسطة مستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الأخرى سوف تتمتع بكامل حماية هذه الإتفاقية.

(ب) تحرص الدولتين المتعاقبتين في منح التسهيلات للإستثمارات التي يقوم بها المستثمرون وذلك عن طريق السماح لهم بتعيين كبار الموظفين الإدريين ذوي الكفاءة العالية وحسب إختيارهم فيغض النظر عن الجنسية وسوف تنظر الدولتين المتعاقبتين وفقا لشريعاتهما الوطنية بعين الاعتبار إلي طلبات الإقامة وسمات الدخول للأشخاص الذين يرغبون في دخول إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى وذلك فيما يتعلق بالإستثمارات - وتطبق هذه الحالة أيضا علي المستثمرين في أي من الدولتين الذين يرغبون في دخول إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض - الإقامة والعمل بها وأن طلبات العمل سينظر اليها بعين الاعتبار.

- وبعد إنتهاء فترة عشرة سنوات يجوز إلغاء هذه الإتفاقية في أي وقت بواسطة أي من الدولتين المتعاقدتين بعد منح فترة إنذار قدرها إثني عشر شهرا.
(٣) فيما يتعلق بالإستثمارات التي أقيمت قبل إنتهاء هذه الإتفاقية - فإن أحكام المواد ١ - إلي ١٢ ستظل سارية لفترة أخرى قدرها عشرون عاما وذلك بدءا من تاريخ إنتهاء هذه الإتفاقية .

حررت في أبليمنغتون ٢٤ يونيو ١٩٩٧ م الموافق ١٥ من ١٤١٨ هـ من ثلاث نسخ أصلية بالألمانية والعربية والإنجليزية كل النصوص لها نفس الحجية وفي حالة الإختلاف في التفسير بالنسبة للغة الألمانية والعربية يسود النص الإنجليزي .

عن جمهورية ألمانيا الإتحادية
دكتور مارتن شنلر
سفير

عن دولة الإمارات العربية المتحدة
دكتور محمد خلفان بن خرباش
وزير الدولة لشئون المالية والصناعة

(٥) تتخذ هيئة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات، ويكون ذلك القرار ملزماً .
وتتحمل كل دولة متعاقدة تكاليف عضو هيئة التحكيم المعين من قبلها
وتمثيلها في مداوات هيئة التحكيم. وتقتسم تكاليف رئيس هيئة التحكيم
والتكاليف المتبقية الأخرى مناصفة بين الدولتين المتعاقدين ، إلا أنه يجوز
للهيئة أن تقرر إتخاذ إجراء مختلفاً يتعلق بالتكلفة وتحدد هيئة التحكيم بنفسها
الإجراءات الخاصة بها.

مادة ١٠

مجال التطبيق علي الإستثمارات

تطبق هذه الإتفاقية علي الإستثمارات التي تقام في إقليم أي دولة متعاقدة بواسطة
مستثمرين تابعين للدولة المتعاقدة الأخرى وفقاً لتشريعاتها وذلك قبل أو بعد دخول
هذه الإتفاقية حيز التنفيذ.

مادة ١١

العلاقات بين الحكومتين

تطبق أحكام هذه الإتفاقية بنض النظر عن وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية
بين الدولتين المتعاقدين.

مادة ١٢

تطبيق الأحكام الأخرى والإلتزامات الخاصة

١- إذا كانت التشريعات المطبقة في أي دولة متعاقدة ، أو كانت الإلتزامات
بمقتضى القانون الدولي القائم في الوقت الحاضر أو أقيمت في وقت لاحق
بين الدولتين المتعاقدين بالإضافة إلي أحكام الإتفاقية الحالية، عامة كانت أم
محددة، تخول منح إستثمارات تتم بواسطة المستثمرين التابعين للدولة
المتعاقدة الأخرى معاملة أكثر تفضيلاً من المعاملة التي توفرها الإتفاقية
الحالية، تعتبر تلك التشريعات غالبية علي أحكام الإتفاقية الحالية إلي المدي
الذي تكون فيه أكثر رعاية.

مادة ٩

تسوية المنازعات بين الدولتين المتعاقبتين

(١) أي نزاع ينشأ بين الدولتين المتعاقبتين يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية تتم تسويته بقدر المستطاع عن طريق المشاورات الودية وذلك عبر القنوات الدبلوماسية.

(٢) إذا لم تتم تسوية النزاع بتلك الطريقة ، خلال ستة أشهر فيحال بناء علي طلب أي من الدولتين المتعاقبتين إلى هيئة تحكيم وقتية وذلك وفقا لأحكام هذه المادة.

(٣) تشكل هيئة التحكيم علي النحو التالي:-

تعين كل دولة متعاقدة عضوا واحدا ويقوم هذين العضوين بإختيار مواطن من دولة ثالثة يقوم بمهمة الرئيس شريطة أن يكون لذي كل من الدولتين المتعاقبتين علاقة دبلوماسية مع تلك الدولة للتألفة ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء خلال شهرين ويتم تعيين الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطار أي من الدولتين المتعاقبتين للدولة الأخرى برغبتها بطرح النزاع علي هيئة التحكيم الوقتية.

(٤) إذا لم يتم القيام بالتعيينات اللازمة خلال الأجل الزمنية المحددة في الفقرة ٣ من هذه المادة، وفي حالة غياب أية إتفاقية أخرى ، بحق لأي من الطرفين المتعاقدين دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة وإذا كان للرئيس مواطنا لأي من الدولتين المتعاقبتين، أو إذا تعذر عليه القيام بالمهام المذكورة يطلب من نائب الرئيس إجراء التعيينات اللازمة. وإذا كان نائب الرئيس مواطنا لأي من الدولتين المتعاقبتين أو إذا تعذر عليه كذلك القيام بالمهام المذكورة، فيطلب من عضو محكمة العدل الدولية التالي في الأسبقية والذي ليس مواطنا لأي من الدولتين المتعاقبتين إجراء التعيينات اللازمة .

(٢) إن الإستفسارات الناتجة عن الإحلال سيتم التشاور عنها بواسطة الدولتين المتعاقبتين بناء علي طلب أي منهما.

المادة ٨

تسوية المنازعات الإستثمارية بين دولة متعاقدة ومستثمر

١- كل أنواع النزاعات الإستثمارية بين دولة متعاقدة ومستثمر من الدولة المتعاقدة الأخرى سيتم تسويتها بالطرق الودية بقدر المستطاع.

(٢) إذا لم يتم تسوية النزاع بالطريقة التي حددتها الفقرة ١ خلال ستة أشهر من تاريخ تقديم طلب التسوية - فإنه سوف يتم تحويله بناء علي طلب المستثمر إلي المحكمة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقام فيها الإستثمار.

(٣) وإذا كان مازال هنالك نزاع بين الطرفين بعد إنتضاء فترة ٢٤ شهرا من تاريخ الإخطار بالإجراءات المذكورة أعلاه فإنه في هذه الحالة يحق للمستثمر التقدم للتسوية عن طريق التحكيم الدولي بموجب إتفاقية تسوية نزاعات الإستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى والتي وقعت بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥ ويتعين موافقة كلا الطرفين بتقديم النزاع إلي التحكيم بمقتضى هذه الإتفاقية.

(٤) يكون القرار ملزما ولن يخضع لأي إستئناف أو تسوية غير تلك التي وردت في الإتفاقية المذكورة وسوف يتم تنفيذ الحكم وفقا للقانون المحلي.

(٥) لا يحق لأي دولة متعاقدة اللجوء إلي القنوات الدبلوماسية بشأن أي موضوع تتم الإشارة إليه في التحكيم حتي تستنفذ كل الوسائل أو تفشل للدولة المتعاقدة بالالتزام أو الإستجابة للحكم الذي أقرته هيئة التحكيم.

المادة -٦-

حرية التحويلات

يتعين علي كل دولة متعاقدة أن تضمن للمستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الأخرى حرية تحويل المبالغ المرتبطة بالإستثمار وخاصة:-

- (أ) أصل رأس المال والمبالغ الإضافية للمحافظة علي أو زيادة الإستثمار
- (ب) العائدات الأخرى
- (ج) إعادة سداد القروض
- (د) عائدات للتصفية أو البيع الجزئي أو الكلي للإستثمار
- (هـ) التعويض المشار إليه في المادتين ٥،٤
- (ذ) المبالغ المشار إليها في المادة ٧

(٢) وأن هذه التحويلات يجب أن تكون بدون تأخير غير مبرر ووفقا لسعر الصرف السائد.

(٣) وفي حالة عدم تحديد سعر صرف السوق في هذه الحالة يطبق سعر الصرف المعادل إلي سعر الصرف الوسطي الذي يتم الحصول عليه من أسعار الفائدة التي يطبقها صندوق النقد الدولي من تاريخ الدفع لتحويل العملات المختصة إلي حقوق المسحب الخاصة.

المادة ٧

الإحلال

- (١) في حالة منح دولة متعاقدة ضمانا يتعلق بمخاطر غير تجارية لإستثمار يكون قد تتأثر منه أحد مستثمريها في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى - وتكون قد قامت بالدفع إلي ذلك المستثمر وفقا لذلك الضمان فإنه ينبغي علي الدولة المتعاقدة الأخرى الاعتراف بهذه المسؤولية وتنفيذ حقوق المستثمر في الدولة المذكورة أولا والذي يكون حقه في الإحلال لا يتجاوز الحقوق الأصلية الخاصة بالمستثمر - وفيما يتعلق بتحويل المبالغ إلي الدولة المتعاقدة بمقتضى هذه المسؤولية فإنه سيتم تطبيق المواد ٤-٥-٦ .

المادة ٥

التعويض عن الضرر أو الخسارة

(١) المستثمرون من دولة متعاقدة والذين تصاب إستثماراتهم في إقليم للدولة المتعاقدة الأخرى بخسائر ناجمة عن الحرب أو أي نزاع مسلح ، ثورة ، حالة طوارئ داخلية، إنتفاضة، عصيان أو إي أحداث أخرى مشابهة في إقليم الدولة المتعاقدة الثانية يجب أن تمنحهم الدولة المتعاقدة الثانية معاملة فيما يختص بإعادة الأوضاع عما كانت عليه أو رد الخسائر أو التعويض أو أية تسوية أخرى لا تقل في رعايتها عن المعاملة التي يمنحها الطرف الثاني للمستثمرين التابعين لأية دولة ثالثة وتكون المبالغ الناتجة عن ذلك بعملة حرة قابلة للتحويل.

(٢) إن المستثمرين التابعين لدولة متعاقدة والذين يصابون بالضرر في أي من الأحداث المشار إليها في الفقرة ١ في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تنتج عن:

(أ) مصادرة إستثماراتهم أو ممتلكاتهم من قبل قواتها أو سلطاتها.

(ب) تدمير إستثماراتهم أو ممتلكاتهم بواسطة قواتها أو سلطاتها دون أن يكون ذلك بسبب العمليات القتالية أو دون تتطلبه ضرورة الموقف. يمنحون تعويضا فوريا وكافيا عن الضرر أو الخسارة التي تحملوها خلال فترة المصادرة أو نتيجة لتدمير الممتلكات ويجب أن تكون المبالغ الناتجة عن ذلك بعملة حرة قابلة للإستخدام ويكون التحويل بصورة حرة بدون تأخير لا مبرر له.

(٣) وأن مثل ذلك التعويض يجب أن يكون مساويا للقيمة السوقية العادلة للإستثمار والتي تتحدد وفقا لمبادئ التثمين المعترف بها والتي منها ضمن أمور أخرى رأس المال المستثمر وقيمة الإحلال وارتفاع قيمة الإستثمار - العائدات الجارية - الشهرة والعوامل الأخرى ذات العلاقة وذلك قبل إعلان مصادرتها أو زيوع خبر ذلك الإستيلاء قبل القيام به أيهما أسبق وفي حالة تأخير دفع التعويض يتم دفع مثل هذا للتعويض بمبلغ يضع المستثمر في مركز لا يقل أفضلية عن المركز الذي يمكن أن يكون فيه إذا حدث أن تم التعويض فوراً في تاريخ المصادرة ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن يتضمن التعويض سعر الفائدة بمعدل السعر التجاري السائد - ومع ذلك يجب أن لا يكون سعر الفائدة بأي حال أقل من معدل ليبور والذي يحسب من تاريخ المصادرة ولغاية تاريخ الدفع وأن تحديد قيمة التعويض في غياب إتفاق يتم التوصل إليه بين المستثمر والدولة المعنية - سوف يحال بناء علي طلب المستثمر إلي هيئة تحكيم أو المحاكم المحلية وإن قيمة التعويض التي يتم تحديدها نهائياً سوف يتم دفعها فوراً إلي المستثمر بعملات حرة قابلة للتحويل ويسمح بتحويلها بحريه بدون أي تأخير غير مبرر.

٤- تسري أحكام هذه المادة علي العائدات الجارية الناتجة عن الإستثمار وكذلك في حالة تصفية الإستثمار وعائدات تلك التصفية.

٥- الإستثمارات العائدة للمستثمرين التابعين لأي من الدولتين المتعاقبتين - لا تخضع للحراسة القضائية أو المصادرة أو أية إجراءات مشابهة إلا وفقاً للإجراءات القانونية.

٤ - وأن المعاملة التي تمنح بمقتضى أحكام هذه المادة لا تتعلق بالمزايا التي تمنحها أي من الدولتين المتعاقبتين إلى مستثمرين من دولة ثالثة بمقتضى إتفاقية تجنب الإزدواج الضريبي أو أي إتفاقيات أخرى تتعلق بموضوعات ضريبية.

المادة ٤

حماية الإستثمارات

(١) تتمتع الإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون تابعون لأي من الدولتين المتعاقبتين بالأمان والحماية الكاملين في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى.

(٢) إن الإستثمارات التي يقيمها مستثمري أي دولة متعاقدة لا يجوز إخضاعها بطريق مباشر أو غير مباشر عبر إجراءات مؤقتة ضد شركة يملكها المستثمر كما لا يجوز مصادرتها أو تأميمها أو إخضاعها لأية إجراءات تؤدي إلى إجراء مماثل للمصادرة أو التأميم والتي تشار إليها مجتمعة بالمصادرة والتي تقوم بها الدولة المتعاقدة الأخرى إلا في حالة المصلحة العامة مقابل تعويض سريع وكاف وعادل وشرط أن لا تكون هذه الإجراءات قد تم إتخاذها على أساس تمييزي وأن تتم هذه الإجراءات وفقا لقوانينها الخاصة بالتطبيق العام وأن قانونية مثل تلك المصادرة وقيمة التعويض سوف تخضع للمراجعة وفقا للإجراءات القانونية وذلك بناء على طلب يتقدم به المستثمر.

مادة ٢

حماية وتشجيع الإستثمارات

- ١- تقوم كل دولة متعاقدة بقدر المستطاع بتشجيع الإستثمارات من الدولة المتعاقدة الأخرى والتي تقام في إقليمها وذلك وفقا لتشريعاتها كما تقبل هذه الإستثمارات عند تأسيسها وتتمتع بالحماية والأمان الكاملين.
- ٢- يتعين علي كل دولة متعاقدة أن تمنح إستثمارات المستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الأخرى معاملة عادلة ومنصفة . ويتعين علي كل دولة متعاقدة أن تكفل إدارة وصيانة والإنتفاع وأنها لن تتعرض بأي حال أو تنتقص من جراء أية إجراءات إعتباطية أو غير معقولة أو تمييزية.

المادة ٣

أحكام المعاملة الوطنية الأكثر رعاية

- ١- علي كل دولة متعاقدة أن تمنح الإستثمارات التي تقام في إقليمها والتي يملكها أو يسيطر عليه مستثمرون تابعون للدولة المتعاقدة الأخرى معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لمستثمريها في مثل هذه المواقف أو تمنحها للمستثمرين التابعين لأي دولة ثالثة أيهما تكون أكثر رعاية.
- ٢- يتعين علي كل دولة متعاقدة أن تمنح للمستثمرين التابعين للدولة المتعاقدة الأخرى فيما يختص بإدارة وصيانة وإستعمال والتمتع أو حيازة إستثماراتهم وسبل تأكيد الحقوق هنالك ، والتحويلات والتعويض أو أي أنشطة أخرى مرتبطة بها في إقليمها - معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها للمستثمرين التابعين لها أو تمنحها للمستثمرين التابعين لأي دولة ثالثة أيهما تكون أكثر رعاية .
- ٣- وأن مثل هذه المعاملة لا تتعلق بالمزايا والفوائد أو الحوافز التي تمنحها أي من الدولتين المتعاقدين لمستثمرين من دولة ثالثة بسبب عضويتها أو إنتسابها لأي إتفاقية حالية أو إتفاقيات مؤقتة تؤدي إلي إتحاد جمركي أو إقتصادي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة أو إتحاد نقدي أو إتفاقية مشاركة دولية مشابهة .

(ب ب) أي كيان قد يكون أو لا يكون ذي شخصية قانونية والذي يؤسس وفقا للقوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة مثل المؤسسات والجمعيات التعاونية والشركات وصناديق التنمية والمنظمات والمؤسسات التجارية أو الكيانات المشابهة بغض النظر قد تكون أو لا تكون ذات مسئولية محدودة .

(ج ج) حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعمل بطريق مباشر أو غير مباشر عبر المؤسسات المالية المحلية أو الإتحادية بالإضافة إلي صناديق التنمية والمؤسسات الحكومية أو أي مؤسسات أخرى ذات طبيعة مشابهة يكون مقرها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

(٣) يعني مصطلح " العائدات " المبالغ التي يحققها استثمار ويشمل علي وجه الخصوص لا الحصر ، الأرباح ، للفوائد علي المكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم والإتاوات أو الأتعاب وأي دفعيات عينية بما في ذلك العائدات من إعادة الاستثمار .

(٤) يعني مصطلح " إقليم "

(أ) فيما يتعلق بجمهورية ألمانيا الإتحادية - الإقليم الذي يطبق عليه القانون الألماني الأساسي والذي يشمل للمناطق الاقتصادية والجرف القاري إلي المدى الذي يسمح به القانون الدولي بممارسة حقوق سيادية أو قانونية في هذه المناطق .

(ب) وفيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة - أقاليمها والتي تشمل الجزر والبحر الإقليمي والمناطق الأخرى في البحر والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوقا سيادية أو قانونية وفقا لقوانينها الداخلية وفي إطار القانون الدولي .

(٥) الأنشطة المرتبطة تشمل التنظيم والرقابة والتشغيل والصيانة أو التسهيلات الأخرى لمزاولة العمل التجاري وتنفيذ وتطبيق العقود .

(ب) حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي حقوق ومصالح أخرى في تلك الشركات، والسندات التي تصدرها دولة متعاقدة أو أي من مؤسساتها .

(ج) مطالبات بأموال أو بأي أداء له قيمة اقتصادية مرتبطة باستثمار .

(د) حقوق الملكية الفكرية وبصفة خاصة النشر والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية وحقوق الملكية الصناعية الأخرى، والخبرة والأسرار التجارية والعمليات التقنية والإسم التجاري والشهرة التجارية.

(هـ) أي حقوق يمنحها قانونا أو عقد وأي تراخيص أو تصاريح صادرة وفقا للقانون بما في ذلك حقوق البحث واستخراج وإستغلال الموارد الطبيعية. لن يؤثر أي تغيير في الشكل الذي تستثمر فيه الأصول في تصنيفها باعتبارها استثمار .

٢- يعني مصطلح "مستثمر"

(أ) في حالة جمهورية ألمانيا الاتحادية:-

(أ) الألمان حسب القانون الأساسي في جمهورية ألمانيا الاتحادية.

(ب) أي شخص قانوني أو تجاري أو شركة أو مؤسسة قد تكون أو لا تكون ذات شخصية قانونية والتي تؤسس بمقتضى القوانين الألمانية ويكون مقرها في إقليم جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك بغض النظر عما إذا كانت أنشطتها تهدف أو لا تهدف إلي الربح

(ب) وفيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة :-

(أ) الأشخاص الطبيعيين الذين يحملون جنسية دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك وفقا للقوانين السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة .

اتفاقية بين
جمهورية ألمانيا الاتحادية
ودولة الإمارات العربية المتحدة
لتشجيع وحماية الاستثمارات

إن جمهورية ألمانيا الاتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة (والمشار إليهما فيما يلي مجتمعين بالدولتين المتعاقبتين).
رغبة منهما في خلق الظروف المشجعة للمزيد من التعاون الإقتصادي فيما بينهما للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من دولة متعاقدة في إقليم الدولة المتعاقدة الأخرى.
وإذ تعيان أن التشجيع والحماية المتبادلة لمثل هذه الاستثمارات سيساعد علي تدفق الاستثمارات وتحفيز المبادرة الفردية بهدف زيادة الرخاء لكلا الدولتين.
فقد إتفقتا علي ما يلي :-

مادة ١

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:-

- (١) يشمل مصطلح "إستثمار" كافة أنواع الأصول المستثمرة في أي شكل من قبل مستثمري دولة متعاقدة في الإقليم التابع للدولة المتعاقدة الأخرى وفقا للقوانين واللوائح وبدون تقييد لعمومية ما تقدم ، فإن مصطلح "إستثمار" يشمل :-
- (أ) الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذلك أي حقوق ملكية عينية كالرهونات وإمتيازات الدين وضمائمات الدين وحق الإنتفاع وما في حكمها من حقوق.
- (ب) حصص وأسهم وسندات الشركات أو أي حقوق ومصالح أخرى في تلك الشركات، والسندات التي تصدرها دولة متعاقدة أو أي من مؤسساتها .
- (ج) مطالبات بأموال أو بأي أداء له قيمة إقتصادية مرتبطة بإستثمار .
- (د) حقوق الملكية الفكرية وبصفة خاصة النشر والعلامات التجارية وبراءات الإختراع والتصاميم الصناعية وحقوق الملكية الصناعية الأخرى، والخبرة والأسرار التجارية والعمليات التقنية والإسم التجاري والشهرة التجارية.

اتفاقية
بين
جمهورية ألمانيا الاتحادية
و
الإمارات العربية المتحدة
لتشجيع وحماية الإستثمارات

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND
THE UNITED ARAB EMIRATES FOR THE PROMOTION AND THE RE-
CIPROCAL PROTECTION OF INVESTMENTS

The Federal Republic of Germany and the United Arab Emirates (hereafter collectively referred to as that Contracting States).

Desiring to Intensify economic cooperation between both States and Intending to create favourable conditions for investments by investors of one Contracting State in the territory of the other Contracting State,

Recognizing that the encouragement: and reciprocal protection of such investments will be conducive to stimulation of private business initiative and will increase prosperity in both Contracting States,

Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term 'investment shall comprise every kind of asset invested in any form by the Investor of one Contracting State in the territory of the other Contracting State in accordance with its legislation. Without restricting the generality of the foregoing the term 'investment' shall include:

(a) Movable and immovable property as well as any other property in rem such as mortgages, liens, pledges, usufruct and similar rights;

(b) Shares, stocks and debentures of companies or other rights or interests in such companies as well as securities issued by a Contracting State or its entities;

(c) Claims to money or to any performance having economic value associated with an investment;

(d) Intellectual property rights in particular copyrights, trade-marks, patents, industrial designs and other industrial property rights, know-how, trade and business secrets, technical processes, trade names and goodwill;

(e) Business concessions conferred by law or contract and any licences and permits pursuant to law, including the rights to search for extract and exploit natural resources.

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their classification as investments.

2. The term "investor" shall mean

(a) In respect of the Federal Republic Germany:

(aa) Germans within the meaning of the basic law for the Federal Republic of Germany;

(bb) any juridical person as well as commercial or other company or association with or without legal personality established in accordance with its laws and having its seat in the territory of the Federal Republic of Germany, irrespective of whether or not its activities are directed at profit;

(b) In respect of the United Arab Emirates:

(aa) Natural persons holding the nationality of the United Arab Emirates in accordance with the laws of the UAE;

(bb) Any entity with or without legal personality, established in accordance with the laws of the UAE, and having its seat in the UAE, such as enterprises, cooperatives, partnerships, corporations, foundations, companies, firms, establishments, funds, organizations and business associations or similar entities, irrespective of whether their liabilities are limited or otherwise;

(cc) The Government of the State of the UAE acting either directly or indirectly through their local and federal financial institutions as well as development funds agencies or other similar government institutions having their seats in the UAE.

3. The term "returns" shall mean amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, interest, capital gains, shares, dividends, royalties or fees, and payment in kind including returns from reinvestment.

4. The term "territory" means:

(a) In respect of the Federal Republic of Germany de territory in which the basic law is applicable including the areas of the exclusive economic zone and the continental shelf insofar as International law permits to exercise sovereign rights or jurisdiction in time areas,

(b) In respect of the United Arab Emirates its territory, including islands, territorial sea and other areas in the sea within which the United Arab Emirates exercises under its laws in conformity with international law sovereign rights or Jurisdiction.

5. Associated activities include the organization, control, operation, maintenance or the other facilities for conduct of business and the performance and enforcement of contracts.

Article 2. Promotion and Protection of Investments

(1) Each Contracting State shall as far as possible encourage investments from the other Contracting State in its territory and in accordance with its legislation shall admit such investments. Once established, investments shall enjoy full protection and security.

(2) Each Contracting State shall accord fair and equitable treatment to the investments of investors of the other Contracting State. Each Contracting State shall ensure that the management maintenance, use, and enjoyment. shall not in any way be impaired by arbitrary, unreasonable or discriminatory measures.

Article 3. National Treatment and Most Favoured Nation Treatment

(1) Each Contracting State shall accord investments made in its territory owned or controlled by investors of the other Contracting State treatment not less favourable than that which it accords in like situations to investments of its own investors or investors of any third State, whichever is the most favourable.

(2) Each Contracting State shall accord investors of the other Contracting State, as regards management, maintenance, use, enjoyment, or disposal of their investments, means of asserting rights thereto, transfers, compensation, or any other associated activity therewith in its territory treatment not less favourable than that which it accords to its own investors or to investors of any third State, whichever is the most favourable.

(3) Such treatment shall not relate to privileges, benefits or incentives which either Contracting State accords to investors of third states on account of its membership of, or association with, any existing or interim agreements leading to a customs or economic union, a common market, a free trade area, a monetary union or similar international agreement.

(4) The treatment granted under this Article not relate to advantages which either Contracting State accords to investors of third States by virtue of a double taxation agreement or other agreements regarding matters of taxation.

Article 4. Protection of Investments

(1) Investments by investors of other Contracting State shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting State.

(2) Investments by investors of either Contracting State shall not - neither directly nor indirectly through measures directed towards a company in which the investor holds an investment - be expropriated, nationalized or subjected to any other measure having effects equivalent to expropriation or nationalization (hereafter collectively referred to as "expropriation") by the other Contracting State except for the public benefit of that State and against prompt, adequate and just compensation and on condition that such measures are taken on a non-discriminatory basis and in accordance with domestic laws of general application. The legality of any such expropriation and the amount of compensation shall at the request of the investor be subject to review by due process of law.

(3) Such compensation shall be equivalent to the fair market-value of the investment, as determined in accordance with recognized principles of valuation such as inter alia, the capital invested, replacement value, appreciation, current returns, goodwill and other relevant factors, immediately prior to or at the time when the decision for expropriation was announced or became publicly known, whichever is the earlier. In the event that payment of compensation is delayed, such compensation shall be paid in an amount which would put the investor in a position not less favourable than the position in which he would have been, had the compensation been paid immediately on the date of expropriation. To achieve this goal the compensation shall include interest at the prevailing commercial rate, however, in no event less than the current LIBOR-rate from the date of expropriation until the date of payment. The determination of the amount of compensation in the absence of agreement

being reached between the investor and the host state, shall at the request of the investor be referred to arbitration or local courts. The amount of compensation finally determined shall be promptly paid to the investor in freely convertible currencies and allowed to be freely transferred without undue delay.

(4) The provisions of this Article shall apply to the current returns from an investment as well as, in the event of liquidation, to the proceeds from such liquidation.

(5) Investments of either Contracting State or any of its investors shall not be subjected to sequestration, confiscation or any similar measures except under due process of law.

Article 5. Compensation for Damages or Losses

(1) Investors of one Contracting State whose investments in the territory of the other Contracting State suffer losses owing to war or other armed conflict, revolution, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot or other similar events in the territory of the latter Contracting State shall be accorded by the latter Contracting State treatment, as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement, not less favourable than that which the latter Contracting State accords to its own investors or to investors of any third State whichever is the most favourable. Resulting payments shall be in freely convertible currency and freely transferable without undue delay.

(2) Investors of one Contracting State who in any of the events referred to in paragraph (1) suffer damage or loss in the territory of the other Contracting State resulting from:

(a) Requisition of their investment or property by its forces or authorities,

(b) Destruction of their investment or property by its forces of authorities which was not caused in combat action or was not required by the necessity of the situation,

shall be accorded prompt and adequate compensation for the damage or loss sustained during the period of requisitioning or as a result of the destruction of the property. Resulting payments shall be in a freely convertible currency and freely transferable without undue delay.

Article 6. Free Transfer

(1) Each Contracting State shall guarantee to investors of the other Contracting State the free transfer of payments in connection with an investment in particular:

(a) Of the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;

(b) Of the returns;

(c) In repayment of loans;

(d) Of the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;

(e) Of compensation provided for in Article 4 and 5;

(f) Of payments referred to in Article 7.

(2) These transfers shall be made without undue delay at the applicable rate of exchange.

(3) In case no market exchange rate is established then the rate of exchange shall correspond to the cross-rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund on the date of payment for conversion of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

Article 7. Subrogation

(1) In the event that one Contracting State has provided a guarantee in respect of non-commercial risks for the investment effected by one of its investors in the territory of the other Contracting State and has effected payment to said investor on the basis of that guarantee, the other Contracting State shall recognize the assignment and the enforcement of the rights of the investor to the first named Contracting State, whose right of subrogation shall not exceed the original rights of the investor. In relation to the transfer of payments to the Contracting State by virtue of this assignment, the provisions of Article 4, 5 and 6 shall apply.

(2) Questions arising from the subrogation will be consulted among the Contracting States on the request of either side.

Article 8. Settlement of Investment Disputes between a Contracting State and an Investor

(1) All kinds of investment disputes between a Contracting State and an investor of the other Contracting State shall, as far as possible, be settled amicably.

(2) If the dispute cannot be settled in the way prescribed in paragraph (1) within six months of the date the request for settlement has been submitted, it shall at the request of the investor be filed to the competent court of the Contracting State in whose territory the investment was made.

(3) If there still exists a dispute between the parties after 24 months from the date of notification of the above-mentioned procedures the investor may submit the dispute to international arbitration under the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, unless the parties agree otherwise.

Both Contracting States herewith declare their consent to submit the dispute to arbitration under the said Convention.

(4) The award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said Convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

(5) Neither Contracting State shall pursue through diplomatic channels any matter referred to arbitration until the proceedings have been exhausted or a Contracting State has failed to abide by or to comply with the award rendered by the Arbitral Tribunal.

Article 9. Settlement of Disputes between Contracting States

(1) Any dispute between the Contracting States concerning the Interpretation or application of this Agreement shall be settled as far as possible through friendly consultations by both Contracting States through diplomatic channels.

(2) If a dispute cannot thus be settled within six months it shall upon the request of either Contracting State, be submitted to an ad hoc Arbitration Tribunal in accordance with the provisions of this Article.

(3) The Arbitral Tribunal shall be constituted as follows: each Contracting State shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third State as their chairman to be appointed by the governments of the two Contracting States provided that the Contracting States have diplomatic relations with that third State. Such members shall be appointed within two months, and such chairman within three months from the date on which either Contracting State has informed the other Contracting State that it intends to submit the dispute to an Arbitral Tribunal.

(4) If the periods specified in paragraph (3) above have not been observed, either Contracting State may, in the absence of any other arrangement invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the

President is a national of either Contracting State or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting State or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the court next in seniority who is not a national of either Contracting State shall be invited to make the necessary appointments.

(5) The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decision shall be binding. Each Contracting State shall bear the cost of its member and of its representative, in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting States. The Arbitral Tribunal may make a different ruling concerning costs. In all other respects, the Arbitral Tribunal shall determine its own procedure.

Article 10. Application to Investments

This Agreement shall apply to investments made in the territory of either Contracting State in accordance with its legislation by investors of the other Contracting State prior to as well as after the entry into force of this Agreement.

Article 11. Relations between Contracting States

This Agreement shall remain in force irrespective of the existence of diplomatic or consular relations between the Contracting States.

Article 12. Application of other Rules and special Committees

(1) If the legislation of either Contracting State or obligations under international law existing at present or established here after between the Contracting States in addition to this Agreement contain regulations, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting State to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulations to the extent that they are more favourable shall prevail over this Agreement.

(2) Special contracts or commitments undertaken by one Contracting State with respect to the investments of investors of the other Contracting State, to the extent that their provisions are more favourable shall prevail over the provisions of this Agreement.

(3) Each Contracting State shall observe any other obligation it may have entered into with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting State.

Article 13. Duration and Termination

(1) This Agreement shall be ratified; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

(2) This Agreement shall enter into force one month after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall be extended thereafter for an unlimited period unless denounced in writing by either Contracting State twelve months before its expiration. After the expiry of ten years this Agreement may be denounced at any time by either Contracting State giving twelve months' Notice.

(3) In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of Articles 1 to 12 shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

Done at Abu Dhabi on June 21st 1997 corresponding to Hijra 15, Safar 1418 in duplicate in the German, Arabic and English languages, all texts being authentic. In case of divergent interpretations of the German and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Federal Republic of Germany:

SCHNELLER

For the United Arab Emirates:

MOHAMMED KHALFAN BIN KHARBASH

PROTOCOL

On signing the Agreement between the Federal Republic of Germany and the United Arab Emirates concerning the Promotion and the Reciprocal Protection of Investments, the undersigned plenipotentiaries have, in addition, agreed on the following provisions, which shall be regarded as an integral part of the said Agreement:

(1) Ad Article 1

Returns from the investment and, in the event of their re-investment, the returns therefrom shall enjoy the same protection as the investment.

(2) Ad Article 2

(a) Investments made, in accordance with the legislation of either Contracting State, within the territory of one Contracting State by investors of the other Contracting State, shall enjoy the full protection of the Agreement.

(b) The Contracting States in the interest of facilitating the investment of investors by the involvement of top managerial personnel of their choice regardless of nationality shall within the framework of their national legislation give sympathetic consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting State who wish to enter the territory of the other Contracting State in connection with an investment; the same shall apply to employed persons of either Contracting State who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Contracting State and sojourn there to take up employment. Applications for work permits shall be given sympathetic consideration.

(3) Ad Article 3

(a) The national treatment principle referred to in Article 3 applies particularly to the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel, of means of production or operation of any kind of the marketing of products or the access to local financial markets, as well as any other measures having similar effects..

(b) Measures that have to be taken for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3.

(4) Ad Article 4

The term "expropriation" comprises also other measures or interventions by a Contracting State such as the freezing or blocking of assets or other comparable measures such as compulsory sales of assets if the effect of the above-mentioned measures would be tantamount to expropriation.

(5) Ad Article 6

A transfer shall be deemed to have been made "without undue delay" within the meaning of this Agreement if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and on no account shall exceed two months.

(6) The Contracting States agree to hold consultations on the request of either, to resolve any dispute in connection with the Agreement, or to discuss any matter relating to the interpretation or application of the Agreement.

(7) Whenever goods or persons in connection with an investment are to be transported, a Contracting State shall allow free choice of transportation enterprises of the other Contracting State and shall issue the necessary permits to ensure such transportation in accordance with formalities applicable in either Contracting State.

Done at Abu Dhabi on June 21st, 1997 corresponding to Hijra 15. Safar 1418 in duplicate in the German, Arabic and English languages, all texts being authentic. In case of divergent interpretations of the German and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Federal Republic of Germany:

SCHNELLER

For the United Arab Emirates:

MOHAMMED KHALIFAN BIN KHARBASH

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

**Abkommen
zwischen der Bundesrepublik Deutschland
und den Vereinigten Arabischen Emiraten
über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen**

Die Bundesrepublik Deutschland

und

die Vereinigten Arabischen Emirate
(nachstehend gemeinsam die Vertragsstaaten genannt) –

In dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zwischen beiden Staaten zu vertiefen und in dem Bestreben, günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren des einen Vertragsstaats im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats zu schaffen,

In der Erkenntnis, daß die Förderung und der gegenseitige Schutz dieser Kapitalanlagen dazu führen werden, die private wirtschaftliche Initiative zu beleben und den Wohlstand beider Vertragsstaaten zu mehren –

haben folgendes vereinbart:

Artikel 1

Begriffsbestimmungen

Für die Zwecke dieses Abkommens

1. umfaßt der Begriff „Kapitalanlage“ Vermögenwerte jeder Art, die Investoren des einen Vertragsstaats in beliebiger Form im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit dessen Rechtsvorschriften anlegen. Ohne die Allgemeingültigkeit des Vorstehenden einzuschränken, umfaßt der Begriff „Kapitalanlage“
 - a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie sonstiges Sachvermögen wie Hypotheken, Pfandrechte, Nießbrauch und ähnliche Rechte;
 - b) Gesellschaftsanteile, -einlagen und -obligationen oder andere Rechte und Beteiligungen an solchen Gesellschaften sowie von einem Vertragsstaat oder seinen staatlichen Stellen emittierte Wertpapiere;
 - c) Ansprüche auf Geld oder Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage haben;
 - d) Rechte des geistigen Eigentums, wie insbesondere Urheberrechte, Marken, Patente, gewerbliche Geschmacksmuster und andere gewerbliche Schutzrechte, Know-how, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Handelsnamen und Goodwill;

a) gesetzliche oder vertragliche Konzessionen sowie kraft Gesetzes erteilte Lizenzen und Genehmigungen einschließlich Aufsuchungs- und Gewinnungsrechte;

eine Änderung der Form, in der Vermögenwerte angelegt werden, läßt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage unberührt;
2. bezeichnet der Begriff „Investor“
 - a) in bezug auf die Bundesrepublik Deutschland:
 - aa) Deutsche im Sinne des Grundgesetzes für die Bundesrepublik Deutschland,
 - bb) jede nach ihrem Recht gegründete juristische Person sowie jede derartige Handelsgesellschaft, sonstige Gesellschaft oder Vereinigung mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die ihren Sitz im Hoheitsgebiet der Bundesrepublik Deutschland hat, gleichviel, ob ihre Tätigkeit auf Gewinn gerichtet ist oder nicht;

- b) in bezug auf die Vereinigten Arabischen Emirate:
 - aa) natürliche Personen, die nach dem Recht der Vereinigten Arabischen Emirate die Staatsangehörigkeit der Vereinigten Arabischen Emirate besitzen,
 - bb) jede nach dem Recht der Vereinigten Arabischen Emirate gegründete Wirtschaftseinheit mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die ihren Sitz in den Vereinigten Arabischen Emiraten hat, wie gewerbliche Unternehmen, Genossenschaften, Personengesellschaften, Kapitalgesellschaften, Stiftungen, Firmen, Einrichtungen, Fonds, Organisationen und Verbände oder ähnliche Wirtschaftseinheiten, gleichviel ob mit beschränkter oder sonstiger Haftung,
 - cc) die Regierung der Vereinigten Arabischen Emirate, die mittelbar oder unmittelbar durch örtliche oder bundesstaatliche Finanzinstitute sowie Entwicklungsfonds, Behörden oder ähnliche staatliche Einrichtungen mit Sitz in den Vereinigten Arabischen Emiraten tätig wird;
- 3. bezeichnet der Begriff „Erträge“ diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage anfallen, und umfaßt insbesondere, jedoch nicht ausschließlich, Gewinne, Zinsen, Veräußerungsgewinne, Aktien, Dividenden, Lizenz- oder andere Entgelte sowie Sachleistungen einschließlich Erträgen aus Wiederanlage;
- 4. bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet“
 - a) in bezug auf die Bundesrepublik Deutschland das Hoheitsgebiet, in dem das Grundgesetz Anwendung findet, einschließlich der ausschließlichen Wirtschaftszone und des Festlandsockels, soweit das Völkerrecht die Ausübung von souveränen Rechten oder Hoheitsbefugnissen in diesen Gebieten erlaubt,
 - b) in bezug auf die Vereinigten Arabischen Emirate ihr Hoheitsgebiet, einschließlich der Inseln, des Küstermeers und sonstiger Meeresgebiete, in denen die Vereinigten Arabischen Emirate nach ihrem Recht und in Übereinstimmung mit dem Völkerrecht souveräne Rechte oder Hoheitsbefugnisse ausüben.
- 5. Tätigkeiten im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage sind Organisation, Überwachung, Betrieb, Instandhaltung oder andere Tätigkeiten, die zur Durchführung von Geschäften sowie zur Erfüllung und Vollstreckung von Verträgen erforderlich sind.

Artikel 2

Förderung und Schutz von Kapitalanlagen

(1) Jeder Vertragsstaat wird in seinem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen aus dem anderen Vertragsstaat nach Möglichkeit fördern und diese Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit seinen Rechtsvorschriften zulassen. Kapitalanlagen, die vorgenommen worden sind, genießen vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Jeder Vertragsstaat behandelt die Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats gerecht und billig. Jeder Vertragsstaat gewährleistet, daß die Verwaltung, die Instandhaltung, der Gebrauch und die Nutzung in keiner Weise durch willkürliche, unbillige oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigt wird.

Artikel 3

Inländerbehandlung und Meistbegünstigung

(1) Jeder Vertragsstaat behandelt Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet, die im Eigentum oder unter dem Einfluß von Investoren des anderen Vertragsstaats stehen, nicht weniger günstig als unter vergleichbaren Bedingungen Kapitalanlagen eigener Investoren oder von Investoren dritter Staaten, je nachdem, welche Behandlung die günstigste ist.

(2) Jeder Vertragsstaat behandelt Investoren des anderen Vertragsstaats hinsichtlich der Verwaltung, der Instandhaltung, des Gebrauchs, der Nutzung oder der Veräußerung ihrer Kapitalanlagen, des Geltendmachens ihrer Rechte, der Transferierung, der Entschädigung oder anderer Tätigkeiten im Zusammenhang mit Kapitalanlagen in seinem Hoheitsgebiet nicht weniger günstig als seine eigenen Investoren oder Investoren dritter Staaten, je nachdem, welche Behandlung die günstigste ist.

(3) Diese Behandlung bezieht sich nicht auf Vorrechte, Vergünstigungen oder Anreize, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten wegen seiner Zugehörigkeit zu bestehenden oder vorläufigen Übereinkünften zur Schaffung einer Zoll- oder Wirtschaftsunion, eines gemeinsamen Marktes, einer Freihandelszone, einer Währungsunion oder einer ähnlichen internationalen Übereinkunft oder wegen seiner Assoziation damit einräumt.

(4) Die aufgrund dieses Artikels gewährte Behandlung bezieht sich nicht auf Vorteile, die ein Vertragsstaat den Investoren dritter Staaten aufgrund eines Doppelbesteuerungsabkommens oder sonstiger Übereinkünfte über Steuerfragen gewährt.

Artikel 4

Schutz von Kapitalanlagen

(1) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats genießen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Kapitalanlagen von Investoren eines Vertragsstaats dürfen – weder unmittelbar noch mittelbar durch Maßnahmen gegen ein Unternehmen, in dem der Investor eine Kapitalanlage besitzt – von dem anderen Vertragsstaat enteignet, verstaatlicht oder einer anderen Maßnahme unterworfen werden, deren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung (nachfolgend gemeinsam als „Enteignung“ bezeichnet) gleichkommen, außer zum allgemeinen Wohl des letztgenannten Staates und gegen umgehende, angemessene und gerechte Entschädigung und unter der Voraussetzung, daß diese Maßnahmen auf nichtdiskriminierender Grundlage und in Übereinstimmung mit allgemeingültigen innerstaatlichen Rechtsvorschriften getroffen werden. Die Rechtmäßigkeit einer Enteignung und die Höhe der Entschädigung müssen auf Verlangen des Investors in einem ordentlichen Rechtsverfahren nachprüfbar sein.

(3) Die Entschädigung muß dem üblichen Marktwert der Kapitalanlage entsprechen, der nach anerkannten Bewertungsgrundsätzen wie unter anderem investiertes Kapital, Wiederbeschaffungswert, Wertzuwachs, laufende Erträge, Goodwill und andere einschlägige Faktoren unmittelbar vor oder zu dem Zeitpunkt festgelegt wird, zu dem der Beschluß zur Enteignung angekündigt oder öffentlich bekannt wurde, je nachdem, welcher Zeitpunkt der frühere ist. Erfolgt die Zahlung der Entschädigung verspätet, so ist sie in einer Höhe zu leisten, die den Investor nicht schlechter stellt, als es der Fall gewesen wäre, wenn die Entschädigung unmittelbar zum Zeitpunkt der Enteignung gezahlt worden wäre. Um dieses Ziel zu erreichen, sind neben der Entschädigung Zinsen zum marktüblichen Satz für den Zeitraum vom Tag der Enteignung bis zum Tag der Zahlung der Entschädigung zu zahlen, die jedoch in keinem Fall niedriger sein

dürfen als der geltende LIBOR-Kurs. Bei fehlender Einigung zwischen dem Investor und dem Gestataat wird die Festlegung der Höhe der Entschädigung auf Verlangen des Investors einem Schiedsverfahren oder örtlichen Gerichten unterworfen. Der endgültige festgelegte Entschädigungsbetrag wird dem Investor umgehend in frei konvertierbarer Währung ausgezahlt und kann unverzüglich frei transferiert werden.

(4) Dieser Artikel ist sowohl auf laufende Erträge aus einer Kapitalanlage als auch im Fall einer Liquidation auf die Liquidationserlöse anwendbar.

(5) Kapitalanlagen der Vertragsstaaten oder ihrer Investoren dürfen nur nach einem ordentlichen Rechtsverfahren der Zwangsverwaltung, Beschlagnahme oder ähnlichen Maßnahmen unterworfen werden.

Artikel 5

Entschädigung für Schäden und Verluste

(1) Investoren eines Vertragsstaats, deren Kapitalanlagen im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand, Aufruhr, Aufstand, Unruhen oder ähnliche Ereignisse Verluste erleiden, werden von letzterem Vertragsstaat hinsichtlich Rückerstattung, Abfindung, Entschädigung oder sonstiger Gegenleistung nicht weniger günstig behandelt als dessen eigene Investoren oder Investoren dritter Staaten, je nachdem, welche Behandlung die günstigste ist. Solche Zahlungen erfolgen in frei konvertierbarer Währung und müssen unverzüglich frei transferierbar sein.

(2) Investoren eines Vertragsstaats, die aufgrund von in Absatz 1 genannten Ereignissen Schäden oder Verluste im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats erleiden infolge von

- a) Beschlagnahme ihrer Kapitalanlage oder Vermögenswerte durch dessen Streitkräfte oder Behörden,
- b) Zerstörung ihrer Kapitalanlage oder Vermögenswerte durch dessen Streitkräfte oder Behörden, die nicht durch Kampfhandlungen erfolgte oder durch den Zwang der Lage erforderlich war,

wird umgehende und angemessene Entschädigung für die Schäden oder Verluste geleistet, die sie während der Dauer der Beschlagnahme oder als Folge der Zerstörung ihrer Vermögenswerte erlitten haben. Solche Zahlungen erfolgen in frei konvertierbarer Währung und müssen unverzüglich frei transferierbar sein.

Artikel 6

Freier Transfer

(1) Jeder Vertragsstaat gewährleistet den Investoren des anderen Vertragsstaats den freien Transfer von Zahlungen im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage, insbesondere

- a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Erhaltung oder Ausweitung der Kapitalanlage;
- b) der Erträge;
- c) zur Rückzahlung von Darlehen;
- d) des Erlöses aus der vollständigen oder teilweisen Liquidation oder Veräußerung der Kapitalanlage;
- e) der in Artikel 4 und 5 vorgesehenen Entschädigung;
- f) der in Artikel 7 genannten Zahlung.

(2) Diese Transferierungen erfolgen unverzüglich zum jeweils gültigen Wechselkurs.

(3) Ist ein Marktkurs nicht vorhanden, muß der Wechselkurs dem Kreuzkurs (cross rate) entsprechen, der sich aus den Kursen ergibt, die der Internationale Währungsfonds zum Zeitpunkt der Zahlung Umrechnungen der betreffenden Währungen in Sonderziehungsrechte zugrunde legen würde.

Artikel 7

Eintritt in Rechte

(1) Hat ein Vertragsstaat eine Garantie für nichtkommerzielle Risiken in bezug auf die Kapitalanlage eines seiner Investoren im Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats gewährt und aufgrund dieser Garantie Zahlungen an den Investor geleistet, so erkennt dieser andere Vertragsstaat die Übertragung der Rechte dieses Investors auf den erstgenannten Vertragsstaat und die Durchsetzung dieser Rechte durch den Vertragsstaat an; die Rechte, in die dieser Vertragsstaat eintritt, dürfen über die ursprünglichen Rechte des Investors nicht hinausgehen. Für den Transfer von Zahlungen an den Vertragsstaat aufgrund dieser Übertragung gelten die Artikel 4, 5 und 6.

(2) Auf Verlangen eines Vertragsstaats werden Fragen im Zusammenhang mit dem Eintritt in Rechte in gemeinsamen Konsultationen zwischen den Vertragsstaaten berätet.

Artikel 8

Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen einem Vertragsstaat und einem Investor

(1) Investitionsstreitigkeiten jeder Art zwischen einem Vertragsstaat und einem Investor des anderen Vertragsstaats werden, soweit möglich, gütlich beigelegt.

(2) Kann die Streitigkeit nicht nach Absatz 1 innerhalb von sechs Monaten, nachdem das Ersuchen um Beilegung unterbreitet wurde, beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen des Investors an das zuständige Gericht des Vertragsstaats, in dessen Hoheitsgebiet die Kapitalanlage vorgenommen wurde, verwiesen.

(3) Ist eine Streitigkeit zwischen den Parteien nach Ablauf von 24 Monaten nach der Notifikation der genannten Verfahren noch nicht beigelegt, so kann der Investor die Streitigkeiten nach dem Übereinkommen vom 16. März 1965 zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten einem internationalen Schiedsverfahren unterwerfen, sofern die Parteien keine anderweitige Vereinbarung treffen.

Beide Vertragsstaaten erklären hiermit ihr Einverständnis, die Streitigkeit einem Schiedsverfahren nach dem vorstehend genannten Übereinkommen zu unterwerfen.

(4) Der Schiedsspruch ist bindend und unterliegt keinen anderen als den in dem genannten Übereinkommen vorgesehenen Rechtsmitteln oder Rechtsbehelfen. Er wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(5) Die Vertragsstaaten werden eine Angelegenheit, die einem Schiedsverfahren unterworfen wurde, nicht auf diplomatischem Weg verfolgen, bevor das Verfahren erschöpft ist oder einer der Vertragsstaaten es unterlassen hat, den Spruch des Schiedsgerichts zu befolgen oder zu erfüllen.

Artikel 9

Beilegung von Streitigkeiten zwischen Vertragsstaaten

(1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsstaaten über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden, soweit möglich, durch freundschaftliche Konsultationen beider Vertragsstaaten auf diplomatischem Weg beigelegt.

(2) Kann eine Streitigkeit nicht innerhalb von sechs Monaten beigelegt werden, so wird sie auf Verlangen eines der beiden Vertragsstaaten in Übereinstimmung mit diesem Artikel einem von Fall zu Fall zu bildenden Schiedsgericht unterbreitet.

(3) Das Schiedsgericht wird wie folgt gebildet: Jeder Vertragsstaat bestellt ein Mitglied, und diese beiden Mitglieder einigen sich auf den Angehörigen eines dritten Staates als Obmann, der von den Regierungen der beiden Vertragsstaaten bestellt wird, sofern zwischen den Vertragsstaaten und dem dritten Staat diplomatische Beziehungen bestehen. Die Mitglieder werden innerhalb von zwei Monaten, der Obmann innerhalb von drei Monaten nach dem Zeitpunkt bestellt, zu dem der eine Vertrags-

staat dem anderen seine Absicht mitgeteilt hat, die Streitigkeit einem Schiedsgericht zu unterbreiten.

(4) Werden die in Absatz 3 genannten Fristen nicht eingehalten, so kann in Ermangelung einer anderen Vereinbarung jeder Vertragsstaat den Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs bitten, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen. Besitzt der Präsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist er aus einem anderen Grund verhindert, so wird der Vizepräsident gebeten, die Ernennungen vorzunehmen. Besitzt auch der Vizepräsident die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten oder ist auch er verhindert, so wird das im Rang nächstfolgende Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit eines der beiden Vertragsstaaten besitzt, gebeten, die Ernennungen vorzunehmen.

(5) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit. Seine Entscheidung ist bindend. Jeder Vertragsstaat trägt die Kosten seines Mitglieds sowie seiner Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht; die Kosten des Obmanns sowie die sonstigen Kosten werden von den beiden Vertragsstaaten zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen. Im übrigen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst.

Artikel 10

Anwendung auf Kapitalanlagen

Dieses Abkommen gilt für Kapitalanlagen, die Investoren des einen Vertragsstaats in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften des anderen Vertragsstaats in dessen Hoheitsgebiet vor oder nach dem Inkrafttreten dieses Abkommens vorgenommen haben.

Artikel 11

Beziehungen zwischen den Vertragsstaaten

Dieses Abkommen gilt unabhängig davon, ob zwischen den Vertragsstaaten diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen.

Artikel 12

Anwendung sonstiger Regeln und besondere Verpflichtungen

(1) Ergeben sich aus den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaats oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Abkommen zwischen den Vertragsstaaten bestehen oder in Zukunft begründet werden, allgemeine oder besondere Regelungen, durch die den Kapitalanlagen der Investoren des anderen Vertragsstaats eine günstigere Behandlung als nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so gehen diese Regelungen dem vorliegenden Abkommen insoweit vor, als sie günstiger sind.

(2) Besondere Verträge oder Verpflichtungen des einen Vertragsstaats gegenüber Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats gehen diesem Abkommen insoweit vor, als ihre Bestimmungen günstiger sind.

(3) Jeder Vertragsstaat wird jede andere Verpflichtung einhalten, die er in bezug auf Kapitalanlagen von Investoren des anderen Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet eingegangen ist.

Artikel 13

Geltungsdauer und Außerkrafttreten

(1) Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich ausgetauscht.

(2) Dieses Abkommen tritt einen Monat nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Es bleibt zehn Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer auf unbestimmte Zeit, sofern nicht einer der beiden Vertragsstaaten das Abkommen mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf schrift-

lich kündigt. Nach Ablauf von zehn Jahren kann das Abkommen jederzeit mit einer Frist von zwölf Monaten gekündigt werden.

(3) Für Kapitalanlagen, die bis zum Zeitpunkt des Außerkrafttretens dieses Abkommens vorgenommen worden sind, gelten die Artikel 1 bis 12 noch für weitere zwanzig Jahre vom Tag des Außerkrafttretens des Abkommens an.

Geschehen zu Abu Dhabi am 21. Juni 1997 entsprechend dem 15. Safar 1418 nach der Hidschra, in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Bundesrepublik Deutschland
For the Federal Republic of Germany
Schneller

Für die Vereinigten Arabischen Emirate
For the United Arab Emirates
Mohammed Khelfan Bin Kharbeeh

Protokoll

Bei der Unterzeichnung des Abkommens zwischen der Bundesrepublik Deutschland und den Vereinigten Arabischen Emiraten über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen haben die unterzeichneten Bevollmächtigten außerdem folgende Bestimmungen vereinbart, die als Bestandteile des Abkommens gelten:

(1) Zu Artikel 1

Erträge aus der Kapitalanlage und im Fall ihrer Wiederanlage auch deren Erträge genießen den gleichen Schutz wie die Kapitalanlage.

(2) Zu Artikel 2

- a) Kapitalanlagen, die in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften eines Vertragsstaats in seinem Hoheitsgebiet von Investoren des anderen Vertragsstaats vorgenommen worden sind, genießen den vollen Schutz des Abkommens.
- b) Die Vertragsstaaten werden, um Kapitalanlagen von Investoren durch die Beschäftigung hochqualifizierten Führungspersonals ihrer Wahl und unabhängig von der Staatsangehörigkeit zu erleichtern, im Rahmen ihrer innerstaatlichen Rechtsvorschriften Anträge auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen wollen, wohlwollend prüfen; das gleiche gilt für Arbeitnehmer des einen Vertragsstaats, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet des anderen Vertragsstaats einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Anträge auf Erteilung der Arbeitslaubnis werden wohlwollend geprüft.

(3) Zu Artikel 3

- a) Der in Artikel 3 genannte Grundsatz der Inländerbehandlung gilt vor allem für den Bezug von Roh- und Hilfsstoffen, Energie und Brennstoffen, Produktions- und Betriebsmitteln aller Art, den Absatz von Erzeugnissen und den Zugang zu nationalen Finanzmärkten sowie sonstige Maßnahmen mit ähnlicher Auswirkung.
- b) Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als „weniger günstige Behandlung“ im Sinne des Artikels 3.

(4) Zu Artikel 4

Der Begriff „Enteignung“ umfaßt auch andere Maßnahmen oder Eingriffe eines Vertragsstaats wie das Einfrieren oder Sperren von Vermögenswerten, oder vergleichbare Maßnahmen, wie die Zwangsveräußerung von Vermögenswerten, wenn diese Maßnahmen in ihren Auswirkungen einer Enteignung gleichkommen.

(5) Zu Artikel 6

Als „unverzüglich“ durchgeführt im Sinne dieses Abkommens gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Beachtung der Transferförmlichkeiten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung eines entsprechenden Antrags und darf unter keinen Umständen zwei Monate überschreiten.

(6) Die Vertragsstaaten vereinbaren, auf Verlangen eines von ihnen, Konsultationen abzuhalten, um Streitigkeiten bezüglich des Abkommens bezulegen oder Angelegenheiten im Zusammenhang mit der Auslegung oder Anwendung des Abkommens zu erörtern.

(7) Bei Beförderungen von Gütern und Personen, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehen, wird ein Vertragsstaat die freie Wahl von Transportunternehmen des anderen Vertragsstaats zulassen und die erforderlichen Genehmigungen zur Durchführung der Transporte unter Beachtung der in dem jeweiligen Vertragsstaat geltenden Formalitäten erteilen.

Geschehen zu Abu Dhabi am 21. Juni 1987 entsprechend dem 15. Safar 1418 nach der Hedschra, in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Bundesrepublik Deutschland
For the Federal Republic of Germany
Schneller

Für die Vereinigten Arabischen Emirate
For the United Arab Emirates
Mohammed Khalifa Bin Kherbasha

[TRANSLATION — TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LES
ÉMIRATS ARABES UNIS RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PRO-
TECTION RÉCIPROQUES DES INVESTISSEMENTS

La République fédérale d'Allemagne et les Émirats arabes unis (ci-après dénommés les États contractants)

Désireux d'intensifier la coopération économique entre les deux États et entendant créer des conditions favorables aux investissements effectués par des investisseurs d'un État contractant sur le territoire de l'autre État contractant,

Reconnaissant que l'encouragement et la protection réciproques de ces investissements sont susceptibles de stimuler l'initiative économique privée et accroîtront la prospérité dans les deux États contractants;

Sont convenus de ce qui suit :

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord :

1. Le terme « investissement » comprend les avoirs de toute nature investis sous quelque forme que ce soit par l'investisseur d'un État contractant sur le territoire de l'autre États contractant conformément à sa législation. Sans restreindre la généralité de ce qui précède, le terme investissement inclut :

a) Les biens meubles et immeubles ainsi que tout autre droit réel tel qu'hypothèque, droit de rétention, nantissement, usufruit et droit analogue;

b) Les actions, effets et obligations de sociétés ou autres droits ou intérêts dans ces sociétés ainsi que les titres émis par un État contractant ou ses entités;

c) Les créances pécuniaires ou relatives à des prestations présentant une valeur économique liées à un investissement

d) Les droits de propriété intellectuelle, en particulier les droits d'auteur, les marques de fabrique ou de commerce, les brevets, les droits de conception industrielle et autres droits de propriété et autres droits de propriété industrielle, le savoir-faire, les secrets de fabrication ou de commerce, les procédés techniques, les noms commerciaux et les clientèles;

e) Les concessions industrielles et commerciales conférées par législation ou par contrat et toutes licences et permis légaux, y compris les droits de prospection, d'extraction et d'exploitation de ressources naturelles.

Toute modification de la forme sous laquelle les avoirs sont investis n'affecte pas leur caractère d'investissements.

2. Le terme « investisseur » désigne :

a) En ce qui concerne la République fédérale d'Allemagne :

aa) Les Allemands, au sens de la loi fondamentale de la République fédérale d'Allemagne;

bb) Toute personne morale ainsi que toute société ou association commerciale ou autre, dotée ou non de la personnalité juridique, constituée conformément à la législation de la République fédérale d'Allemagne et ayant son siège sur le territoire de cette dernière, que ses activités aient ou non un caractère lucratif;

b) En ce qui concerne les Émirats arabes unis :

aa) Toute personne physique possédant la nationalité des Émirats arabes unis conformément à la législation des Émirats arabes unis;

bb) Toute entité, dotée ou non de la personnalité juridique, constituée conformément à la législation des Émirats arabes unis et ayant son siège dans cet État, telle qu'entreprise, coopérative, association, société, fondation, compagnie, établissement, fonds, organisation et association commerciale ou entité analogue, qu'elle soit ou non à responsabilité limitée;

cc) Le Gouvernement de l'État des Émirats arabes unis agissant directement ou indirectement par l'intermédiaire de ses institutions financières locales et fédérales ainsi que ses fonds de développement, organisations et autres institutions publiques analogues ayant leur siège dans les Émirats arabes unis.

3. Le terme « rendements » désigne les sommes rapportées par un investissement et comprend notamment, mais non exclusivement, les bénéfices, intérêts, plus-values, actions, dividendes, redevances ou commissions et paiements en nature, y compris les rendements de réinvestissements.

4. Le terme « territoire » désigne :

a) En ce qui concerne la République fédérale d'Allemagne, le territoire auquel s'applique la loi fondamentale, y compris les zones de la Zone économique exclusive et du plateau continental, dans la mesure où le droit international autorise l'exercice de droits souverains ou d'une juridiction dans ces zones;

b) En ce qui concerne les Émirats arabes unis, leur territoire, y compris les îles, la mer territoriale et autres zones marines sur lesquelles les Émirats arabes unis exercent leurs droits souverains ou leur juridiction en vertu de leur législation et conformément au droit international;

5. Les activités associées incluent l'organisation, le contrôle, le fonctionnement, le maintien ou autres facilités visant une activité économique et l'exécution et l'application de contrats.

Article 2. Promotion et protection des investissements

1. Chaque État contractant encourage, dans la mesure du possible, les investissements de l'autre État contractant sur son territoire et accepte ces investissements conformément à sa législation. Une fois effectués, les investissements jouissent d'une protection et sécurité intégrales.

2. Chaque État contractant accorde un traitement juste et équitable aux investissements d'investisseurs de l'autre État contractant. Chaque État contractant assure que la gestion, le

maintien, l'utilisation et la jouissance ne soient en aucune manière entravés par des mesures arbitraires, irrationnelles ou discriminatoires.

Article 3. Traitement national et traitement de la nation la plus favorisée

1. Chaque État contractant accorde aux investissements effectués sur son territoire et qui sont dans la possession ou sous le contrôle d'investisseurs de l'autre État contractant un traitement non moins favorable que celui qu'il accorde, dans des situations analogues, aux investissements de ses propres investisseurs ou d'investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

2. Chaque État contractant accorde aux investisseurs de l'autre État contractant, en ce qui concerne la gestion, le maintien, l'utilisation, la jouissance ou la cession de leurs investissements, les moyens d'exercer les droits y afférents, les transferts, l'indemnisation ou toute autre activité connexe sur son territoire, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu.

3. Ce traitement ne s'applique pas aux privilèges, avantages ou incitations que chaque État contractant accorde aux investisseurs d'un État tiers en raison de leur adhésion ou association à tout accord existant ou transitoire conduisant à la constitution d'une union douanière ou économique, un marché commun, une zone de libre-échange, une union monétaire ou accord international analogue.

4. Le traitement accordé aux termes du présent article ne s'applique pas aux avantages que l'un ou l'autre des États contractants accorde aux investisseurs d'États tiers en vertu d'un accord visant à éviter la double imposition ou autres accords portant sur des questions fiscales.

Article 4. Protection des investissements

1. Les investissements d'investisseurs de l'un ou l'autre État contractant jouissent d'une protection et d'une sécurité intégrales sur le territoire de l'autre État contractant.

2. Les investissements d'investisseurs de l'un ou l'autre État contractant ne sont pas que ce soit directement ou indirectement par le biais de mesures visant une société dans laquelle l'investisseur détient un investissement expropriés, nationalisés ou assujettis à toute autre mesure ayant un effet équivalant à une expropriation ou nationalisation (ci-après collectivement désignés comme « expropriation ») par l'autre État contractant, si ce n'est pour cause d'utilité publique dudit État et moyennant le versement rapide d'une indemnisation suffisante et équitable et à la condition que lesdites mesures soient prises sans discrimination et conformément à la législation nationale généralement applicable. La légalité de toute expropriation de cet ordre et le montant de l'indemnisation font l'objet, à la demande de l'investisseur, d'un examen bénéficiant des garanties prévues par la loi.

3. Cette indemnisation équivaut à la valeur marchande de l'investissement calculée conformément aux principes reconnus d'évaluation portant notamment sur le capital investi, la valeur de remplacement, la plus-value, le rendement actuel, la clientèle ou autres facteurs pertinents, immédiatement avant ou lors même que la décision d'exproprier a été

annoncée ou est devenue de notoriété publique, la première de ces deux dates étant retenue. Au cas où le versement de l'indemnisation est retardé, le montant de l'indemnisation versée est tel qu'il mette l'investisseur dans une situation non moins favorable que celle dans laquelle il se serait trouvé si l'indemnisation avait été versée immédiatement à la date de l'expropriation. À cette fin, l'indemnisation inclut un intérêt au taux commercial en vigueur, qui n'est en aucun cas inférieur au taux LIBOR pratiqué entre la date de l'expropriation et la date du versement. Lorsque l'investisseur et l'État hôte ne sont pas parvenus à un accord, le calcul du montant de l'indemnisation est, à la demande de l'investisseur, soumis à arbitrage ou aux tribunaux locaux. Le montant de l'indemnisation fixé finalement est versé dans les meilleurs délais à l'investisseur en monnaies convertibles et est librement transférable sans retard injustifié.

4. Les dispositions du présent article s'appliquent aux rendements actuels d'un investissement ainsi que, dans le cas d'une liquidation, au produit de ladite liquidation.

5. Les investissements de l'un ou l'autre État contractant ou d'un de ses investisseurs ne font pas l'objet de mise sous séquestre, confiscation ou toutes autres mesures analogues si ce n'est dans le respect des garanties prévues par la loi.

Article 5. Indemnisation pour dommages ou pertes

1. Les investisseurs d'un État contractant dont les investissements sur le territoire de l'autre État contractant subissent un préjudice du fait d'une guerre ou d'un conflit armé, d'une révolution, d'un État d'urgence nationale, d'une révolte, d'une insurrection, d'une émeute ou autres faits analogues sur le territoire de cet autre État contractant bénéficient de la part de ce dernier, en matière de restitution, indemnisation, réparation ou autre règlement, d'un traitement non moins favorable que celui qu'il accorde à ses propres investisseurs ou aux investisseurs de tout État tiers, le traitement le plus favorable étant retenu. Les versements correspondants sont effectués en monnaie convertible et sont librement transférables sans retard injustifié.

2. Les investisseurs d'un État contractant qui, dans un des cas visés au paragraphe I, subissent un dommage ou une perte sur le territoire de l'autre État contractant du fait :

a) De la réquisition de leur investissement ou de leur bien par les forces ou autorités de ce dernier;

b) De la destruction de leur investissement ou de leur bien par lesdites forces ou autorités qui ne résultait pas de combats ou n'était pas exigée par la situation,

bénéficient d'une indemnisation rapide et suffisante pour le dommage ou la perte subie pendant la durée de la réquisition ou du fait de la destruction du bien. Les versements correspondants sont effectués en monnaie convertible et sont librement transférables sans retard injustifié.

Article 6. Libre transfert

1. Chaque État contractant garantit aux investisseurs de l'autre État contractant le libre transfert des sommes concernant un investissement, notamment :

- a) Du capital et des fonds additionnels nécessaires au maintien ou à l'augmentation de l'investissement;
- b) Des revenus;
- c) Du remboursement de prêts;
- d) Du produit de la liquidation ou de la vente de tout ou partie de l'investissement;
- e) Des indemnités prévues aux articles 4 et 5;
- f) Des versements visés à l'article 7.

2. Ces transferts sont effectués sans retard injustifié au taux de change en vigueur.

3. Au cas où aucun taux de change n'est fixé sur le marché, le taux de change correspond au taux croisé obtenu à partir des taux qui seraient appliqués par le Fonds monétaire international à la date du versement pour la conversion des monnaies visées par les droits de tirage spéciaux.

Article 7. Subrogation

1. Lorsqu'un État contractant a octroyé une garantie pour risques non commerciaux visant l'investissement effectué par un de ses investisseurs sur le territoire de l'autre État contractant et a fait des paiements à cet investisseur au titre de ladite garantie, l'autre État contractant reconnaît la cession et l'exercice des droits de l'investisseur au premier État contractant, dont le droit de subrogation n'excède pas les droits initiaux de l'investisseur. En ce qui concerne le transfert des paiements à l'État contractant en vertu de la cession, les dispositions des articles 4, 5 et 6 s'appliquent.

2. Les questions soulevées par la subrogation font l'objet de consultations entre les États contractants à la demande de l'une ou l'autre partie

Article 8. Règlement des différends relatifs aux investissements entre un État contractant et un investisseur

1. Tous les différends, quels qu'ils soient, relatifs aux investissements, entre un État contractant et un investisseur de l'autre État contractant sont, dans la mesure du possible, réglés à l'amiable.

2. Si le différend ne peut être réglé comme il est prévu au paragraphe 1 dans un délai de six mois à compter de la demande de règlement, il est, à la demande de l'investisseur, porté devant le tribunal compétent de l'État contractant sur le territoire duquel l'investissement a été effectué.

3. Si un différend persiste entre les parties 24 mois après la date de la notification des procédures susmentionnées, l'investisseur peut le soumettre à arbitrage international en vertu de la Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, sauf si les parties en conviennent autrement.

Les deux États contractants déclarent consentir à soumettre le différend à arbitrage en vertu de ladite Convention.

4. La décision a force obligatoire et ne peut faire l'objet d'aucun appel ou recours autre que ceux stipulés dans ladite Convention. La décision est appliquée conformément au droit national.

5. Aucun État contractant ne cherche à régler par la voie diplomatique une affaire soumise à arbitrage tant que la procédure n'est pas achevée ou qu'un État contractant n'a pas respecté ou appliqué la décision du Tribunal arbitral.

Article 9. Règlement des différends entre États contractants

1. Tout différend intervenu entre les États contractants au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord est réglé dans la mesure du possible au moyen de consultations amiables entre les deux États contractants par la voie diplomatique.

2. Si un différend ne peut être réglé dans un délai de six mois, il est, à la demande de l'un ou l'autre État contractant, soumis à un tribunal arbitral ad hoc conformément aux dispositions du présent article.

3. Le tribunal arbitral est constitué comme suit : chaque État contractant nomme un membre et ces deux membres choisissent d'un commun accord un ressortissant d'un État tiers qui sera nommé président par les gouvernements des deux États contractants, sous réserve que ceux-ci entretiennent des relations diplomatiques avec cet État tiers. Lesdits membres sont désignés dans un délai de deux mois et le président dans un délai de trois mois à compter de la date à laquelle l'un ou l'autre État contractant a informé l'autre État contractant de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

4. Si les délais prescrits ci-dessus au paragraphe 3 n'ont pas été respectés, l'un ou l'autre État contractant peut, faute de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour internationale de Justice à procéder aux nominations requises. Si le Président est un ressortissant de l'un ou l'autre État contractant ou s'il est empêché pour toute autre raison de s'acquitter de cette tâche, le Vice-Président est invité à procéder aux nominations requises. Si le Vice-Président est un ressortissant de l'un ou l'autre État contractant ou s'il est lui-même empêché de s'acquitter de cette tâche, le membre de la Cour le plus ancien qui n'est ressortissant d'aucun des États contractants est invité à procéder aux nominations requises.

5. Le Tribunal arbitral statue à la majorité des voix. Sa décision a force obligatoire. Chaque État contractant assume les frais imputables à son membre et à ses représentants à la procédure arbitrale; les frais du Président et les autres dépenses sont répartis à égalité entre les États contractants. Le Tribunal arbitral peut prendre une décision différente au sujet des frais. À tous autres égards, le Tribunal arbitral fixe lui-même sa procédure.

Article 10. Application aux investissements

Le présent Accord s'applique aux investissements effectués sur le territoire de l'un ou l'autre État contractant, conformément à sa législation, par des investisseurs de l'autre État contractant avant comme après l'entrée en vigueur du présent Accord.

Article 11. Relations entre États contractants

Le présent Accord demeurera en vigueur que les États contractants entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 12. Application d'autres règles et engagements particuliers

1. Si la législation de l'un ou l'autre État contractant ou ses obligations en vertu du droit international existantes ou arrêtées par la suite entre les États contractants en sus du présent Accord contiennent des règles générales ou particulières, accordant aux investissements d'investisseurs de l'autre État contractant un traitement plus favorable que celui prévu par le présent Accord, lesdites règles, dans la mesure où elles sont plus favorables, prévalent sur les dispositions du présent Accord.

2. Les engagements et contrats particuliers, conclus par un État contractant en ce qui concerne les investissements d'investisseurs de l'autre État contractant, dans la mesure où leurs dispositions sont plus favorables, prévalent sur les dispositions du présent Accord.

3. Chaque État contractant respecte les obligations qu'il assumerait en ce qui concerne les investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre État contractant.

Article 13. Durée et dénonciation

1. Le présent Accord sera ratifié, les instruments de ratification seront échangés dès que possible.

2. Le présent Accord entrera en vigueur un mois après la date de l'échange des instruments de ratification. Il restera en vigueur pour une période de dix ans et sera reconduit par la suite pour une durée indéterminée à moins qu'il ne soit dénoncé par écrit par l'un ou l'autre des États contractants douze mois avant son expiration. Après son entrée en vigueur, le présent Accord peut être dénoncé à tout moment par l'un ou l'autre État contractant moyennant notification douze mois à l'avance.

3. Eu égard aux investissements effectués avant la date de la dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles premier à 12 resteront en vigueur pour une nouvelle période de vingt ans à compter de la date de la dénonciation du présent Accord.

Fait à Abou Dhabi le 21 juin 1997, correspondant au 15 safer 1418 de l'hégire, en deux exemplaires en langues allemande, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des textes allemand et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour la République fédérale d'Allemagne :

SCHNELLER

Pour les Émirats arabes unis :

MOHAMMED KHALIFAN BIN KHARBASH

PROTOCOLE

Lors de la signature de l'Accord entre la République fédérale d'Allemagne et les Émirats arabes unis relatif à la promotion et à la protection réciproques des investissements, les plénipotentiaires soussignés sont en outre convenus des dispositions suivantes, qui sont à considérer comme faisant partie intégrante dudit Accord :

1. En ce qui concerne l'article premier

Les revenus des investissements et, le cas échéant, du réinvestissement desdits revenus, bénéficient de la même protection que l'investissement initial.

2. En ce qui concerne l'article 2

a) Les investissements effectués, conformément à la législation de l'un ou l'autre État contractant, sur le territoire d'un État contractant par des investisseurs de l'autre État contractant, bénéficient de la protection intégrale de l'Accord;

b) Les États contractants, soucieux de faciliter les investissements d'investisseurs grâce à la participation de cadres supérieurs de leur choix, quelle que soit leur nationalité, examinent favorablement, dans le cadre de leur législation nationale, les demandes d'entrée et de séjour de personnes de l'un ou l'autre contractant qui souhaitent se rendre sur le territoire de l'autre État contractant en relation avec un investissement; il en est de même pour des personnes employées par l'un ou l'autre État contractant qui souhaitent, en relation avec un investissement, se rendre sur le territoire de l'autre État contractant et y séjourner pour y exercer un emploi. Les demandes de permis de travail sont examinées favorablement.

3. En ce qui concerne l'article 3

a) Le principe du traitement national visé à l'article 3 s'applique notamment à l'achat de matières premières ou auxiliaires, d'énergie ou de combustibles, de moyens de production ou d'exploitation de toute sorte, de la commercialisation de produits ou de l'accès aux marchés financiers locaux, ainsi que toutes autres mesures ayant des effets analogues.

b) Les mesures qu'il est nécessaire de prendre pour des raisons d'ordre ou de sécurité publics, d'hygiène publique ou de moralité ne sont pas réputées relever du « traitement moins favorable » au sens de l'article 3.

4) En ce qui concerne l'article 4

Le terme « expropriation » comprend également d'autres mesures ou interventions par un État contractant, telles que le gel ou le blocage d'avoirs ou autres mesures comparables comme les ventes forcées d'avoirs, lorsque l'effet des mesures susmentionnées équivaut à une expropriation.

5) En ce qui concerne l'article 6

Un transfert est réputé avoir été effectué « sans retard injustifié » au sens du présent Accord s'il intervient dans les délais normaux nécessaires à l'accomplissement des formalités de transfert. La période considérée court à compter du jour où la demande pertinente a été présentée et ne peut en aucun cas excéder deux mois.

6) Les États contractants conviennent de tenir des consultations, à la demande de l'un ou l'autre d'entre eux, pour régler tout différend concernant l'Accord ou pour examiner toute question concernant l'interprétation ou à l'application de l'Accord.

7) Lorsque des marchandises ou des personnes doivent être transportées en relation avec un investissement, un État contractant accorde le libre choix de l'entreprise de transport de l'autre État contractant et délivre les autorisations nécessaires pour les transports en question conformément aux formalités applicables dans l'un ou l'autre État contractant.

Fait à Abou Dhabi le 21 juin 1997, correspondant au 15 safer 1418 de l'hégire, en deux exemplaires en langues allemande, arabe et anglaise, les trois textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation des textes allemand et arabe, le texte anglais prévaudra.

Pour la République fédérale d'Allemagne :

SCHNELLER

Pour les Émirats arabes unis :

MOHAMMED KHALIFAN BIN KHARBASH